قياس وتحليل بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها مع نسبة الفقر في العراق[1] للمدة (2004-2014)

And analysis of some macroeconomic policy indicators and their relationship with the poverty rate in Iraq (2004-2014)

م.عمار عبد الهادي شلال أ.د.احمد حسين علي الهيتي

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الانبار

المستخلص:

يحظى العراق بمكانة مهمة على الصعيد الدولي والعربي بما يمتلكه من موارد طبيعية وبشرية، إلا ان الحروب والازمات التي مر بها أضعفت مقوماته الاقتصادية والاجتماعية وقد أثر ذلك على مستواه المعيشي وتلكؤ عمل السياسات الاقتصادية الكلية ومقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما هدف البحث الى تقدير وتحليل العلاقة بين بعض متغيرات السياسة الكلية ونسبة الفقر في الاقتصاد العراقي، وتمحورت مشكلة الفقر حول قدرة السياسات الاقتصادية الكلية في تقليل حدة الفقر في العراق في ظل توالي الازمات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الكلي، مما دفع الى انتشار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة وتدني الخدمات التعليمية والصحية وتفاقم المشاكل البيئية، مما ادى الى الاهتمام في وضع السياسات والاستراتيجيات للحد منها والنهوض بمؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية، إذ لا يمكن النهوض بهذه المؤشرات إلا ان يكون مكافحة تلك المشاكل مرافقة لها.

Abstract:

Iraq has an important position at the international and Arab levels with its natural and human resources, but the wars and crises it has experienced have weakened its economic and social components. This has affected its standard of living, the work of macro-economic policies and the factors of economic and social development, Such as poverty, unemployment, low educational and health services, and the aggravation of environmental problems, which led to attention in the development of policies and strategies to reduce them and the promotion of macroeconomic policy indicators, The problems accompany her.

أهمية البحث:

تأتي اهمية هذا البحث في تسليط الضوء على احد الموضوعات المهمة من خلال البحث والقياس لأثر بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية التي تعد من المؤشرات الكلية في الاقتصاد العراقي في مدى قدرتها ونجاحها على مكافحة مشكلة الفقر التي تعد احد الطرق المهمة ولما لها من دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام عن طريق المزايا المتحققة منها .

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول مدى قدرة السياسات الاقتصادية الكلية في تقليل حدة الفقر في العراق في ظل الازمات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الكلي والتي تمخضت عن تلك الازمات سياسات اقتصادية غير رشيدة والتي ترافقت مع الاثار السلبية التي مر بها البلد على الصعيدين العالمي والمحلي والذي اثر على رفع مستوى الرفاهية للفرد.

فرضية البحث:

[1] بحث مستل من اطروحة دكتوراه.

تمثلت فرضية البحث بعدم قدرة السياسات الاقتصادية الكلية الحالية في معالجة الفقر في العراق ، ويجب استخدام السياسات الاقتصادية الكلية بأسلوب سليم ومدروس فضلا عن تناسبها مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعراق والذي يؤدي ذلك الى تحقيق اثاراً ايجابية على اقتصاده مما يؤدي الى خفض الفقر.

هدف البحث:

يتمثل هدف البحث بتقدير وتحليل العلاقة بين بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في العراق.

مدة البحث:

تناول قياس العلاقة بين بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر للمدة (2004-2014) ثم تحويلها الى فترات ربع سنوي وذلك حسب توفر البيانات .

هيكلية البحث:

لغرض التحقق من الفرضية والوصول لهدف البحث تم تقسيم البحث الى محورين: تناول المحور الاول (الاطار النظري) وتضمن مفهوم الفقر فضلا عن قياس الفقر في العراق. وتمثل القسم الثاني بقياس العلاقة بين نسبة الفقر وبعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية.

المحور الاول: الاطار النظري

العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والفقر

اولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية:

تعرف السياسة الاقتصادية الكلية على إنها مجموعة من التدابير والاجراءات والقوانين والمواقف والاطر التي تضعها السلطات العامة للقطاعات الاقتصادية والمعبرة عن تصورها وموقفها للكيفية التي تدار بها الموارد الاقتصادية النادرة بأنواعها المادية والبشرية، اذ تحقق اعظم المنافع للمجتمع وباقل التضحيات على صعيد الموارد والزمن وبهذا فهي محاولة لكي يحقق المجتمع الأمثلية بأسرع ما يمكن عبر استخدام الموارد والادوات الاقتصادية والقانونية المناسبة وفق زمن معين. اذ تعكس السياسات الاقتصادية عموما الفلسفة الاقتصادية للسلطة السياسية اذ تعبر عن وجهة النظر الاقتصادية للسلطة السياسية الحاكمة وهي تشكل تجسيدا لأهداف اقتصادية واجتماعية والتي تريد بها ومن خلالها خدمة المجتمع بالحاضر وتأمين عيش رغيد في المستقبل هذه من ناحية وكسب تأييده من ناحية اخرى. **(الراوي،1997: 2)**.

ثانياً: مفهوم الفقر:

لقد تبنى تقرير التنمية البشرية 1998 تعريف الفقر (الفقر بشري) الذي جمع بين فقر القدرات والقوة. إذ يشير فقر القدرات الى الاستعباد ومن ثم الحرمان من فرص الاعداد والتأهيل التعليمي والمعرفي والصحي والغذائي وفي الوقت الذي يشير فيه فقر القوة الى الاستعباد او الحرمان من تلك الاصول الرأسمالية ومن ثم فرص عمل مستقرة لها عوائد تكفي اشباع الحاجات الاساسية والحرمان من المشاركة في صنع القرارات ذات الصلة بسياسات توزيع الثروة والسلطة على المستويات العامة والقطاعية والمحلية.

والتمتع بالحقوق الانسانية لما كان فقر القدرات ينتج من فقر القوة فان الدمج بينهما يصبح امر ضروري لفهم الفقر وآليات انتاجه واعادتها مرة اخرى. **(UNDP,1998:14)**. ومن خلال التعريف السابق يمكن ان نستخلص مصطلحات للفقر أو ما يطلق عليها بأنواع الفقر يمكن الأشارة اليها بالآتي:

1- **الحاجات الاساسية للإنسان: Basic Human Needs**

هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حياً وتحفظ كرامته الانسانية وتحقيق قدرته على مزاولة نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.

2- **الفقر المدقع: Abject Poverty**

هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الانسان معها الحصول على الحد الادنى من الحاجات الغذائية الاساسية اللازمة للحصول على الحد الادنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا ويزاول نشاطاته الاعتيادية. **(بدران،2000: 10)**.

3- **الفقر المطلق: Absolute Poverty:**

هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الانسان معها الحصول على الحد الادنى من الحاجات الاساسية الغذائية وغير الغذائية معا.

4- **الفقر النسبي: Relative Poverty:**

يقصد بالفقر النسبي الحاجات النسبية في الطبيعة التي تتضمن جميع السلع والخدمات اللازمة لتحسين الرفاهية العامة للفرد ،إذ يرتبط مصطلح الفقر النسبي بالدول المتقدمة ،الذي يأخذ كمقياس لعدم المساواة ، وعدّهُ البنك الدولي معيار في المقارنة بين الدول وحتى بين الريف والحضر **(فطيمة،2014: 4)**.

ثالثاً: العلاقة بين السياسة الاقتصادية الكلية والفقر:

إن الاثار الاقتصادية التي تعكسها مشكلات الاقتصاد الكلي تظهر بشكل مباشر في جميع القطاعات في الاقتصاد القومي وتظهر بشكل واضح على اغلب افراد المجتمع ولأنها كذلك نجد ان الواقع يؤكد ان كثير من السياسات الاقتصادية الكلية لها اثر مباشر وغير مباشر في الفقر، ان الفقر كظاهرة تمتد جذورها الى مجموعة تشوهات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ولعل من اهم هذه التشوهات، التشوهات الاقتصادية، وتجارب الدول المختلفة تؤكد ان وجود الاختلالات الهيكلية واستمرارها في أي اقتصاد يجعل النتائج الايجابية الناتجة عن هذا الاقتصاد امرا صعب المنال وهذا بدوره يترك تداعياته على شكل تباطؤ في النمو ومن ثم على مستوى المعيشة وترسيخ ظاهرة الفقر. **(بلول، 2009: 555)**.

ان ظاهرة الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بكل قطاعات الاقتصاد الوطني ومواضيعه على مستوى الاقتصاد الكلي، فالفقر يرتبط بالناتج الاجمالي والدخل القومي والاستهلاك والاستثمار والتوظيف والمستوى العام للاسعار وبالسياسة النقدية والمالية، كذلك يرتبط بوضع البلد الاقتصادي من حيث الكساد او التضخم، اذ يتأثر عامل الفقر بكل متغيرات هذه العوامل سلبا وايجابا. **(Islam,2000:22)**.

رابعاً: قياس خطوط ومؤشرات الفقر في العراق واستراتيجيات مكافحته:

لقد بدأ الاقتصاد العراقي بالدخول بمرحلة جديدة بعد احداث نيسان عام (2003) وشرع في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية اللازمة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الموروثة من الحقبة التي سبقت عام (2003)، فضلاً عن افرازات الوضع التي زادت من متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتبدو ملامح هذه الاصلاحات بأنها ترمي الى تحرير الاقتصاد العراقي بأتجاهاته المختلفة والى تحرير الاسعار وتقليص الدعم الحكومي، كما حدث لاسعار المشتقات النفطية عام (2005)، فضلا عن الاهتمام بتطوير القطاع الخاص وتهيئة عوامل ومسببات دعمه بالشكل الذي يقود نحو

اقتصاد السوق من اجل تمكين عمل السياسة المالية والنقدية بمعناها الواسع والتنسيق بينهما في معالجة المشاكل الناجمة عن ظاهرة الفقر والحرمان والتفاوت في توزيع الدخل لتحل محل الآليات الادارية والسياسية السائدة آنذاك والتي كانت تعمل في ادارة الاقتصاد من خلال تخلي الدولة عن التدخلات غير المدروسة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي نتج عنها الوضع المعاشي الصعب وانتشار الفقر وتعميق ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل فضلا عن تفشي البطالة وتعطيل الطاقات الانتاجية وعلى رغم بعض التحسن الذي طرأ على مستويات الدخل، فإن الوضع ما زال ضاغطاً على فئات واسعة من الشعب العراقي الذي يقف عقبة في تلبية الحاجات الاساسية.(**الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2006: 183-184**).

1: تقدير خط ومؤشرات الفقر في العراق لسنوات مختلفة:

لكي نستطيع قياس نسبة الفقر لابد لنا من تحديد خط الفقر المدقع والمطلق، فالافراد الذين يقعون تحت خط الفقر يعدون من الافراد الفقراء. ان مقياس (1.25) دولار في اليوم الذي جاء به البنك الدولي قد لا يصلح لتقييم ظاهرة الفقر في بعض البلدان العربية وخاصة العراق ، إذ العراق يصنف حسب الدول ذات الداخل المتوسط ويصلح هذا المقياس للبلدان الاقل نمواً كالصومال وجيبوتي وجزر القمر وغيرها(**فطيمة،2014: 104**).

ويمكن تقسيم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر الى طريقتين هي: الطريقة الذاتية والطريقة العلمية، إذ تعتمد الطريقة الذاتية لتحديد خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء مفاده: كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الاساسية؟، إذ يتم شرح ما يقصد بالاحتياجات الاساسية على انها تحتوي على الغذاء والكساء والتعليم والصحة والنقل. وبأخذ متوسط الاجابات على هذا السؤال وبذلك التوصل على خط الفقر.

اما الطريقة العلمية لقياس خط الفقر، فتتمثل بطريقة استهلاك الطاقة الغذائية وطريقة تكلفة الحاجات الاساسية، وتعتمد الطريقتان على مفهوم احتياجات الافراد من الطاقة التي يوفرها الغذاء، وهذه الطريقة التي سوف تعتمدها الدراسة، ومن خلال الاعتماد على مسح ميزانية الاسرة لسنوات مختلفة وبعض الدراسات التي اجريت حديثاً، نستطيع ان نقيس خط الفقر وفق المنهجية المتمثلة بالخطوات التالية: (**المهاجر، 1997: 27**)

أ-التعرف على النمط الغذائي السائد في البلد، واحتساب قيمة تكلفة السعرة الحرارية الواحدة، وفق الصيغة التالية:

$$\text{تكلفة السعرة الحرارية الواحدة} = \frac{\text{متوسط إنفاق الفرد الشهري على المواد الغذائية}}{\text{عدد السعرات الحرارية المطلوبة للفرد يومياً} \times 30}$$

ب-أحتساب متوسط حاجة الفرد من السعرات الحرارية اللازمة لمواصلة حياته وغالباً ما تحدد تلك الحاجة منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) للعراق، ومنظمة الصحة العالمية.

ج-التعرف على نمط حياة الفرد، من خلال الانفاق على السلع الاساسية وبالتالي احتساب القيمة النسبية لتلك السلع الاساسية بالقياس الى الغذاء.

لقياس خطوط الفقر في العراق سوف نعتمد على بحوث ميزانية الاسرة للسنوات (2002، 2005، 2007) ومسح شبكة معرفة العراق (2011) الصادرة من وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء، ومن خلال الاعتماد على متوسط حاجة الفرد من السعرات الحرارية الصادرة من معهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية والبالغة (2200) سعرة حرارية يومياً.

د-قياس خط الفقر المدقع لعام (2003)، لقياس هذا الخط يتطلب ايجاد كلفة السعرة الحرارية للفرد وفق القانون الاتي:

كلفة السعرة الحرارية الواحدة = $\frac{\text{كلفة السلعة الغذائية الشهرية}}{\text{عدد السعرات الحرارية}}$

$$= \frac{930}{2200} = 0.423 \text{ دينار عراقي/يوم}$$

خط الفقر المدقع = (عدد السعرات الحرارية المطلوبة للفرد × تكلفة السعرة الحرارية الواحدة ×30)

وبتطبيق القانون اعلاه فأن خط الفقر المدقع في العراق =

(2200×0.423×30)= 27918 دينار للفرد /الشهر.

–قياس خط الفقر المطلق في العراق لعام (2003)= كلفة السلعة الغذائية+كلفة السلعةغير الغذائية

كلفة السلعة غير الغذائية= كلفة السلعة الغذائية (خط الفقر المدقع)× $\frac{\text{متوسط الانفاق على السلع غير الغذائية}}{\text{متوسط الانفاق على السلع الغذائية}}$

$$= 27918 \times \frac{13775}{13852} = 27762.810 \text{ دينار}$$

اذن:

خط الفقر المطلق في العراق لعام 2003= 27918 + 27762.810

= 55680.810 دينار / الفرد / الشهر.

أ:قياس خط الفقر لعام 2005، 2007، 2011:

استناداً للمنهجية المتبعة في قياس خط الفقر لعام (2003) وبالاعتماد على بيانات متوسط الانفاق لمسح ميزانية الاسرة المتوفرة لعامي(2005 و 2007)، كما يرد في الجدول (1،2) في الملحق، اما عام(2011) فقد تم اعتماد عدد السعرات الحرارية اليومية (2332) للفرد العراقي وكذلك على متوسط الانفاق الشهري على المواد الغذائية وغير الغذائية في مسح شبكة معرفة العراق عام (2011)، وكما في الجدول جدول (1–1)

الجدول (1–1)

خطوط الفقر المدقع والمطلق في العراق لسنوات مختلفة (دينار عراقي/بالاسعار الجارية)

البيان / السنة	خط الفقر المدقع	كلفة السلع غير الغذائية	خط الفقر المطلق
2005	36762	29328	66090
2007	40788	59099	99887
2011	62300	118400	180700

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: الملاحق (1، 2، 3)

ب:قياس خط الفقر لعامي 2013، 2015:

تم قياس خطوط الفقر لعامي (2013، 2015) بالاعتماد على الرقم القياسي لاسعار المستهلك للمواد الغذائية والرقم القياسي العام للنشرة الاحصائية السنوية للسنوات الانفة الذكر الصادرة عن البنك المركزي العراقي، بأخذ سنة (2011) سنة اساس وذلك لعدم توفر مسوحات ميزانية الاسرة لهذه السنوات وحسب التالي:

– **تقدير خط الفقر لعام 2013[1]:**

[1] - احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على:

1-جدول(1-1)

2-الملحق (4)

خط الفقر المدقع = خط الفقر المدقع لسنة الاساس (2011)× $\frac{\text{الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية}}{100}$

= 62264 × $\frac{148}{100}$ = 92204 دينار عراقي سنوياً

خط الفقر المطلق = خط الفقر المطلق لسنة الاساس (2011) × $\frac{\text{الرقم القياسي العام للاسعار}}{100}$

= 180596 × $\frac{142.7}{100}$ = 257859 دينار عراقي سنوياً

- **تقدير خط الفقر لعام 2015:**

خط الفقر المدقع = 62264 × $\frac{151.5}{100}$ = 94384.5 دينار عراقي سنوياً

خط الفقر المطلق = 180596 × $\frac{148}{100}$ = 267436 دينار عراقي سنوياً

خامسا: قياس مؤشرات الفقر في العراق:

حسب المنهجية السابقة التي تم من خلالها تقدير خط الفقر المدقع والمطلق، فيمكننا قياس نسبة الفقر المدقع والمطلق فضلاً عن فجوة الفقر. وكالتالي:

1: قياس نسبة الفقر:

تعد نسبة الفقر اكثر مؤشرات الفقر شيوعاً، الذي يوضح نسبة الافراد الذين هم تحت خط الفقر إذ يمثل نسبة الافراد الذين لا يستطيعون اشباع حاجاتهم الاساسية الغذائية وغير الغذائية.(**وزارة التخطيط، 2007: 16**)

الذي يمكن حسابه من خلال قسمة عدد الافراد الفقراء على العدد الكلي للسكان. وفق القانون التالي:

$H = \frac{q}{N} \times 100$

H: نسبة الفقر

Q: عدد الافراد الفقراء. N : العدد الكلي للسكان.

الجدول (1-2) يوضح نسبة الفقر المدقع والمطلق للسنوات التي توفرت فيها بيانات مسوحات الاسرة.

الجدول (1-2)

مؤشر نسبة الفقر في العراق للسنوات (2005، 2007، 2011)

البيان / السنة	عدد الافراد الفقراء فقراً مدقعاً	نسبة الفقر المدقع (%)	عدد الافراد الفقراء فقراً مطلقاً	نسبة الفقر المطلق (%)
2005	12667239	45.25	6403527	22.87
2007	4541346	15.3	13149126	44.3
2011	5569443	16.71	21001233	63.01

المصدر: احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على:

1-جدول: (1-1) 2-الملاحق: (1، 2، 3)

2: قياس فجوة الفقر:

يقيس مؤشر فجوة الفقر اجمالي الفجوة النقدية بين دخول الفقراء وخط الفقر وكذلك يطلق عليه عمق الفقر، ومن جهة اخرى يعبر عنه بأجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الافراد الفقراء من السلع الاساسية وغير الاساسية الى مستوى خط الفقر، وبناءاً على ما تقدم فأن مؤشر خط الفقر تقاس بخط الفقر المطلق فقط كونها تعبر عن حجم الاموال اللازمة توفرها لرفع الافراد الفقراء فوق خط الفقر العام (المطلق) وفق سياسات توزيعية مدروسة ومنهج عمل سليم. والجدول (1-3) يوضح ذلك:

الجدول (1- 3)

مؤشر فجوة الفقر في العراق للسنوات (2005، 2007، 2011)

البيان / السنة	متوسط دخل الفقراء (دينار/شهر)	فجوة الفقر المطلق (مليون دينار/شهر	فجوة الفقر المطلق (مليون دينار/سنة)
2005	37090	185.702.283.000	2.228.427.396.000
2007	80000	261.496.668.762	3.137.960.025.144
2011	120000	1.274.774.843.100	15.297.298.117.200

المصدر: احتسب من قبل الباحثين بالاعتماد على:

1-الجداول (1-1) (1-2)

2-الملاحق (1، 2، 3)

من خلال الجدولين(1-1) و(1-2) نلاحظ ان خط الفقر المدقع والمطلق شهد ارتفاعاً متواصلاً وذلك لتأثرهما بتردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدها البلد قبل عام(2003). لذا تكتسب عملية قياس خط الفقر ومؤشراته اهمية كبيرة لواضعوا السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتمكنهم من تحقيق هدف التخفيف من الفقر وتقليل معدلاته من خلال تقديم الدعم للفقراء، وتوفير الخدمات اللازمة التي تؤدي الى رفع قدراتهم في عملية الانتاج ورفع معدل النمو الاقتصادي.

نلاحظ مما تم حسابه سابقاً ان عام (2003) قد بلغ خط الفقر المدقع حوالي (27918) دينار للفرد شهرياً بينما بلغ خط الفقر المطلق (55680.810) دينار للفرد شهرياً.

اما عام (2005)فقد بلغ خط الفقر المدقع (36762) دينار بنسبة فقر (45.25%) وذلك لتوجه المجتمع نحو اشباع حاجاته الاساسية ويعود ذلك الى التحسن في دخول الافراد وتغير سياسة البلد بعد عام (2003)، وبالمقابل بلغ خط الفقر المطلق العام(2005) نحو(66090) دينار وبنسبة فقر (22.87%).

بالرجوع للجدولين (1-1) و(1-2) اذ نلاحظ في عام (2007)بلغ خط الفقر المدقع (40788) دينار اي بنسبة (15.3%) وخط فقراً مطلقاً (99.887) بنسبة (44.3%) وهذا قد يعود الى توجه المجتمع الى اشباع حاجاتهم غير الاساسية من خدمات الترفيه والصحة والتعليم لبعض شرائح المجتمع، وهذا ما نلاحظه للاعوام (2011، 2013، 2015). إذ خلال هذه الاعوام نلاحظ الابتعاد الكبير لخط الفقر المطلق عن خط الفقر المدقع.

تأسيساً على ما سبق، فأن خطوط الفقر ومؤشراته في العراق شهد ارتفاعاً مستمراً، وقد يعود ذلك الى تخبط عمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتناوب على السلطة فضلا عن الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية، إذ يكون لكل منها خطط واستراتيجيات مختلفة عن بعضها البعض، ولا يخفى على الجميع الوضع الامني الذي مر به البلد للسنوات الاخيرة التي ادت الى ارتفاع مستويات الفقر العام إذ بلغ للعامين (2013 و 2015)حوالي (257859) و (267436) دينار للفرد شهرياً على التوالي والتي تم حسابها سابقاً.

فضلاً عن ازمة انخفاض اسعار النفط وظهور الكيانات الارهابية التي شهدت أرتفاع عدد الفقراء وتهجير ما يقارب ثلاثة مليون مواطن عراقي، إذ شهدت المناطق التي تأثرت بأحتلال كيان داعش بنسبة اكبر من باقي المناطق إذ ارتفعت نسبة الفقر فيها الى اكثر من (41%) إذ تعكس هذه النسبة سوء الحالة الاقتصادية التي يعيشها سكان هذه المناطق، كما اثر انخفاض اسعار النفط وبشكل واضح على مختلف فئات السكان اقتصادياً إذ ارتفعت نسبة التفاوت في توزيع الدخل (معامل جيني) في هذه المناطق سنة (2014) الى (36%) مقارنة بعام (2012)بنسبة (27%). **(وزارة التخطيط، 2015: 9).**

سادسا:سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في العراق:

ان المشاكل السياسية والاقتصادية التي جاءت تباعاً في العراق ادت الى ضعف السياسات الاقتصادية الكلية وعدم الاستقرار مما ادى الى التقاطع والتضاد في كثير من الاحيان مما عطل برامج التنمية في كل مجالاتها وفشل في رسم الخطط التي تؤدي للنهوض بالاقتصاد العراقي، وهذه العوامل انعكست سلباً على فئات المجتمع وبالاخص الفقيرة منها.

لذا اتجهت الحكومة العراقية الى تنمية الخدمات الاجتماعية وتوفير تلك الخدمات للفئات ذات الدخل المحدود ودعم المجتمع العراقي بتقديم المواد الغذائية الرئيسية، والهدف من ذلك هو تحقيق جزء من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للافراد وتخفيض نسبة الفقر بين افراد المجتمع. لذا يمكن ان نتطرق في بحثنا هذا الى اهم الاجراءات والاستراتيجيات المتبعة في العراق لمكافحة الفقر وكالتالي:

1: شبكة الضمان الاجتماعي:

أقرت الحكومة العراقية نظام شبكة الحماية الاجتماعية في اواخر عام (2005)وقد جاء ذلك متزامناً مع رفع الدعم عن المشتقات النفطية، إذ تم تصميم هذا النظام لمساعدة الفئات الفقيرة في التغلب على الاثار السلبية للاصلاحات الاقتصادية ورفع الدعم عن بعض البنود وفي مقدمتها المحروقات، إذ في عام(2006) وضعت الموازنة العامة لاول مرة برنامجاً شاملاً للحماية الاجتماعية للفقراء بشكل دفعات نقدية. (**وزارة التخطيط، 2009: 29**) لاسناد الفئات الفقيرة وتجنب اتساع حلقات الفقر وما يمكن ان ينتج عنها من مظاهر سلبية في الاقتصاد العراقي.

قامت مؤسسات الرعاية الاجتماعية في العراق بتقديم الخدمات والاعانات لفئات معينة في المجتمع من ذوي الاحتياجات الخاصة (الايتام، المعوقين، المسنين والمقعدين، العاجزين كلياً) (**وزارة التخطيط، 2011: 1**) ، فضلا عن الاسر التي لا دخل لها.

قد حددت شبكة الحماية الاجتماعية سقف مبلغ الاغاثة حسب حجم الاسرة فالاسرة المكونة من شخص واحد تستلم مبلغ شهري مقداره (60000) دينار عراقي، اما اذا كان عدد افراد الاسرة ثلاثة اشخاص فتستلم (120000) دينار اما الاسرة التي يبلغ عدد افرادها (6) اشخاص فأكثر فأنها تتقاضى مبلغ وقدره (180000) دينار (**الفهداوي، 2014: 113**)، وكما يظهر في الجدول(1- 4).

الجدول (1- 4)

عدد وحدات شبكة الحماية الاجتماعية والمستفيدين والتخصيصات المالية لسنوات مختارة

البيان / السنة	عدد وحدات الحالة الاجتماعية	عدد الافراد المستفيدين (الف شخص)	التخصيصات المالية (مليون دينار)
2006	-	610520	500000
2008	90	671707	1429677
2010	89	317468	1003275
2012	93	381345	474066
2014	94	4212	1056489
2015	96	4318	1044750

المصدر: تم تجميع المعطيات من قبل الباحثين بالاعتماد على:

1-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق، لسنوات مختلفة.

من خلال الجدول(1- 4) نلاحظ ان التخصيصات المالية لشبكة الحماية الاجتماعية شهدت ارتفاعاً مستمراً، إذ بلغت عام (2006) نحو (500) مليار دينار عراقي ثم استمرت بالارتفاع حتى بلغت عام (2015) نحو (1) ترليون دينار، وحسب ما جاء في الاستراتيجية الوطنية- للتخفيف من الفقر لعام (2009)، من المفترض ان يكون عدد المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية (1) مليون شخص ولكن الفعلي كان (610520) الف شخص. ان سبب ارتفاع المخصصات المالية الممنوحة لشبكة الحماية الاجتماعية قد يعود الى :

- ارتفاع عدد الاسر والافراد الراغبين بالدخول بنظام الشبكة الاجتماعية ولاسيما في السنوات الاخيرة بسبب التهجير والاضرار جراء الارهاب
- عدم اقتصار شبكة الحماية الاجتماعية على المنح المالية بل شملت البحث عن فرص العمل للعاطلين فضلا عن التدريب والتأهيل، اذ شملت ما يقارب 250 الف عاطل عن العمل. **(وزارة التخطيط، 2009: 30)**
- ان تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية كغيرها من التخصيصات المالية لبقية مداخل الموازنة العامة تتأثر بارتفاع الاسعار وانخفاضها دولياً والازمات التي يمر بها البلد على الصعيدين المحلي والدولي.

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان عدد المستفيدين من شبكة الحماية قد انخفض في العامين (2014 و2015) اذ يرى الباحثان سبب ذلك يعود الى التوظيف الحكومي والعمل في القطاع الخاص وشطب الافراد الذين يتقاضون اكثر من مصدر للدخل.

ان برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في العراق لا زال يفتقر الى الدقة والكفاءة في توصيف الاسر الفقيرة والمحتاجة للمنحة لذلك نرى اعداد من الاسر تتقاضى رواتب شبكة الحماية الاجتماعية وهو في تعداد الاسر غير الفقيرة بالرغم من وضع استراتيجية وقانوناً حول العاطلين عن العمل لم يستلم منحة الشبكة الا لمدة (6) اشهر فقط، فضلاً عن الفساد الاداري وشمول كثير من الاسر غير الفقيرة بالمخصصات المالية، وعدم توفير المبالغ المالية الكافية لسد متطلبات المستوى المعيشي اللائق، وهذا ما دفع الى زيادة النفقات التشغيلية لبرنامج الحماية الاجتماعية وبالمقابل انخفاض حجم الانفاق الحكومي.

2:البطاقة التموينية:

يعد نظام البطاقة التموينية الذي نفذ في العراق بعد 1990/8/2 اي بعد دخول القوات العراقية الى الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل مجلس الامن، ويعد هذا النظام اكبر نظام توزيع، إذ يشمل توزيع المواد الغذائية الرئيسية على (28.8) مليون شخص حسب ما جاء في مسح ميزانية الاسرة السريع في العراق لعام (2005) **.(وزارة التخطيط، 2006: 190)**

على الرغم من نظام البطاقة التموينية يمثل شبكة امان فاعلة، إلا انها غير كفؤة وبنفس الوقت مكلفة، اي إن ايصال دولار واحد من المواد الغذائية الى فرد واحد من الفئات الفقيرة فأنه يكلف الموازنة (6.30) دولار وهذا يعد مكلفاً حسب المقاييس الدولية، وهناك ثلاثة جوانب لعدم كفاءة نظام البطاقة التموينية حسب ما جاء في دراسة البنك الدولي وهي: **(الامانة العامة لمجلس الوزراء، 2009: 7)**

1-ان نظام البطاقة التموينية متاح لجميع الاسر العراقية دون تمييز بين الفقير والغني، لذا فأن الكلفة اعلى مما هو عليه في شبكة الضمان الاجتماعي التي تستهدف الفقراء.

2-تخلف النظم المحاسبية ونظام الاتصالات والمتابعة واشتمالها على خلل وظيفي، إذ تجعل من الصعب التأكد مما اذا كانت الاسعار المستوفاة مناسبة، وما إذا نفذت العقود، وما اذا كانت هناك ازدواجية في الدفع، وهذا ما جعل نظام البطاقة التموينية عرضة لحالات الهدر والفساد والسرقة.

3-عدم تنافسية عقود توريد مواد البطاقة التموينية التي تعتمد على مجموعة من شركات القطاع الخاص العراقية والشركات العامة الامر الذي يؤدي الى تراجع المنافسة والكفاءة ، وهذا يؤدي الى تهميش القطاع الخاص في العراق وعدم حصوله على الخبرة اللازمة لبناء قدرته نتيجة استبعاده عن المجالات التي تتولاها شركات القطاع العام.

ان خط الفقر محدداً بعدد المواد التي توفرها حصة الفرد الغذائية من البطاقة التموينية والتي تخلق بمقدار (398) سعرة عن الحد الادنى الذي قدر بين (2200-2337) سعرة حرارية في اليوم، واذا ما قارنا عدد السعرات التي يحصل عليها الفرد العراقي في عقد التسعينات عن ما توفره البطاقة التموينية اليوم نجد تراجع كبيراً في عدد السعرات الملازمة للمستهلك العراقي.(**العزاوي وجواد، 2006: 11**)

من هذا نستنتج ان برنامج البطاقة التموينية لم تساهم في عملية التخفيف من الفقر في السنوات الاخيرة وذلك لقلة مفرداتها ورداءة نوعيتها، فضلا عن عدم الالتزام والانتظام في توزيع مواردها.

وان ما جاء في الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في استهداف الفئات المشمولة بنظام البطاقة التموينية تمخضت في ثلاثة جوانب اساسية وهي:

1-وضع نظام متدرج لتقليص عدد المشمولين بالبطاقة التموينية.

2-استثناء الريف من اجراءات الاستهداف بسبب ارتفاع نسبة الفقر فيه.

3-تقليص عدد المواد التموينية

ان تطبيق عملية الاستهداف ينبغي ان يجري خلال مدة لا تقل عن خمس سنوات وتكون مترافقة مع تطبيق إستراتيجية تخفيف الفقر في العراق، فضلاً عن تطبيق خطة التنمية الوطنية لضمان تحمل الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل تكاليف الاستهداف من جهة وتأمين نمو عادل ومناصر للفئات الفقيرة من جهة اخرى (**الامانة العامة لمجلس الوزراء، 2009: 26**).

وكثير من الجهات ومراكز الابحاث تتطلع لايجاد بديل للبطاقة التموينية تتسجم بطبيعة الاوضاع الراهنة والمستقبلية التي تحيط بالاقتصاد العراقي منها: **(العزاوي وجواد، 2006: 26-27)**

1-البديل النقدي: اي تقديم مبالغ نقدية لبعض الفئات المستحقة عوضاً عن السلع الاساسية، وحتى يكون هذا البديل ناجحاً يجب ان يكون معدل الزيادة في الرواتب والاجور اكبر من معدل الزيادة في الاسعار المرتبة على وقف الدعم السلعي.

2-رفع اسعار بيع مفردات البطاقة التموينية: إذ ان تطبيق هذا البديل سوف يخفف اعباء الدعم الحكومي على الموازنة العامة. إذ ان نظام البطاقة التموينية يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة، ورغم انخفاض مخصصاته منذ عام(2004) الا انه ما يزال يشكل نسبة تقترب من (7%) من اجمالي الانفاق العام.(**وزارة التخطيط، 2009: 32**)، وقد بلغت المخصصات المالية لنظام البطاقة التموينية لعام (2010) حوالي (3.5) ترليون دينار عراقي، بعد عملية الاصلاح لنظام البطاقة التموينية، كذلك رفع اسعار مواد البطاقة التموينية بشكل تدريجي سينشيء الظروف المناسبة لازالة البطاقة التموينية مستقبلاً دون ان يكون هناك ردود افعال سلبية فضلا عن الفترة الزمنية التي تقع بين رفع سعر مفردات البطاقة التموينية وزوالها ستكون كافية للقضاء على الآثار السلبية التي يمكن ان تحدث في الاقتصاد العراقي في ظل توفر شروط الالتزام في تنفيذ تلك السياسة لصالح افراد المجتمع.

كذلك برنامج مكافحة الفساد الاداري والمالي وذلك من خلال تشكيل هيئة النزاهة العامة الذي تم انشائه عام (2004)، إذ تم تعيين مفتشي عام في كافة الوزارات ويقوم بمختلف الاعمال كالتدقيق في سجلات الوزارة ونشاطاتها والتحقيق مع جميع موظفين الوزارة بدون استثناء. **(صالح وشلال، 2011: 160-161)**

المحور الثاني

الاطار التجريبي

قياس العلاقة بين نسبة الفقر ومؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية للمدة(2004-2014)

لقياس العلاقة بين المتغيرات سنقوم بتطبيق اختبارات التكامل المشترك من أجل معرفة مدى أهمية مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في معالجة الفقر في العراق، سيتم ذلك وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EVIEWS9) للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

اولا: وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج

يمكن إجمال معطيات البحث في المتغيرات الآتية:

أ- الناتج المحلي الاجمالي: يمثل احد مؤشرات الدخل الذي يعكس حصيلة سياسات اخرى.

ب- الانفاق الكلي: يمثل أحد مؤشرات السياسة المالية.

ج- عرض النقد الواسع: يمثل أحد مؤشرات السياسة النقدية.

د- صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي: يمثل أحد مؤشرات السياسة التجارية.

هـ- نسبة الفقر: يمثل المتغير التابع.

الجدول (2- 1)

توصيف متغيرات البحث في النموذج

المتغيرات	الرمز	المدة
الناتج المحلي الاجمالي	GDP	2014-2004
الانفاق الكلي	IM	
عرض النقد الواسع	M2	
صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	EXP01	
نسبة الفقر	PR	

المصدر: من عمل الباحثين.

ثانيا: طبيعة بيانات الدراسة:

تم اعتماد (36) مشاهدة وذلك من خلال تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية لغرض تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية فيما إذا كانت السلسلة الزمنية طويلة. إذ تم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية طبقاً لطريقة الاقتصادي (DIS) على النحو الآتي: **(العفلوكي، 2016: 210)**

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5 / 12 (Z_t - Z_{t-1})$$
$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5 / 12 (Z_t - Z_{t-1})$$
$$X_3 = Z_t + 1.5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t)$$
$$X_4 = Z_t + 4.5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

إذ أن:

Zt: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة(t)

Zt – 1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة(t)

Zt + 1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة(t)

X_i: القيمة الخام للربع i قبل التعديل (1,2,3,4)= i

ثالثا:توصيف النموذج القياسي:

يهدف هذا المبحث الى تشخيص طرق الاقتصاد القياسي التي سوف توظف لقياس العلاقة بين نسبة الفقر ومؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي واجمالي النفقات العامة وعرض النقد بمعناه الواسع وصادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)، في البلدان المختارة للمدة (2004–2014) باستخدام البيانات الربع سنوية، ولتحقيق هذا الهدف سنقوم باختبار جذر الوحدة لديكي فوللر–البسيط والموسع Augmented Dikey–Fuller Test (ADF) واختبار فيلبس– بيرون (P– Test Philips–Perron (P فضلا عن اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن _ جوسليوس ونموذج الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag.

1: مفهوم سكون السلسلة الزمنية

يقصد بسكون السلسلة الزمنية أن البيانات متذبذبة حول وسط حسابي ثابت وبشكل مستقل عن الزمن وكذلك التباين يكون ثابتاً عبر الزمن ويتحقق سكون السلسلة الزمنية عندما تكون الظاهرة خالية من الاتجاه العام (**الطائي والشرابي، 2010: 93**) ويمكن ان تكون السلسلة الزمنية ساكنة إذا ما تحققت الشروط التالية:(**محمد،2013: 384**)

أ– ثبات متوسط القيم عبر الزمن

$$E(y_t)= \mu \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ب– ثبات التباين عبر الزمن

$$V(y_t) =\sigma^2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ج– إن يكون التغاير(Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفترة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير أي إن التغاير ثابت:

$$y_k = E(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu) \quad \ldots\ldots(3)$$

إذ أن:

K: فترة الإبطاء، U: الوسط الحسابي، σ^2 :التباين، y_k : معامل التغاير

2:اختبارات التكامل المشترك (Cointegration Test):

يُعرَّف التكامل المشترك بأنّه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (Xt , Yt) أو أكثر ، إذ تؤدي التقلبات في احداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بينهما ثابتة عبر الزمن. (**عطية، 2004: 670–671**) ان فكرة التكامل المشترك تعود الى كرانجر عام 1981 وقام بشرحها بالتفصيل أنجل وكرانجر

Engle–Granger 1987، وتقوم هذه الفكرة على المفهوم الاقتصادي للخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية خاصة في ما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، إذ ينص نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها في الأجل الطويل مع امكانية أن تتباعد هذه المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير. **(المعموري وآخرون، 2011: 198)** وهناك عدة اختبارات للتكامل المشترك أهمها:

أ: اختبار جوهانسن _ جوسليوس (Johansen – Juselius Test)

طور هذا الاختبار من قبل جوهانسن عام (1988) وجوهانسن وجوسليوس عام(1990) ، إذ يتلاءم مع العينات الصغيرة فضلاً عن تناسبه مع العلاقات التي تحوي اكثر من متغيرين والاهم من ذلك انه يحدد فيما اذا كان هناك اكثر من متجه للتكامل المشترك. **(داغر وعاشور، 2014: 224)** ولمعرفة اتجاهات التكامل يتم استخدام اختبارين احصائيين هما:(**Johansen and Jtiselius, 1990: 169 – 200)**

- **اختبار الاثر: Trace Test**

ويحسب وفق الصيغة: $\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{n}\log(\hat{\lambda}_i) \dots \dots (4)$

اذ تنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي (r) اي ان عدد هذه المتجهات يقل او يساوي (r) .

- **اختبار القيم المميزة العظمى : Maximum Eigenvalues Test max:**

ويحسب وفق الصيغة : $\lambda_{max} = -Tlog(1-\hat{\lambda}_i) \dots \dots \dots \dots (5)$

إذ يتم إختبار فرضية العدم ان عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة ان عدد متجهات التكامل المشترك = r+1.

ب: نموذج الانحدار الذاتي لمتجه تصحيح الخطأ: (VECM)

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ يقيس العلاقة المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل، وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج. **(الصفاوي ويحيى، 2008: 21)** ويقدر نموذج الانحدار بواسطة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ويتم تحديد أفضل نموذج عن طريق معيار شوارتز واكاكي، فضلاً عن الاختبارات الاحصائية التقليدية مثل معامل التحديد (R^2) واختبار (t). **(علاوي وراهي، 2013: 226)**

ج: نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model

قدم بيساران واخرون 2001 أسلوباً جديداً يعرف بأسلوب اختبار الحدود الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ويستخدم هذا الأسلوب لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL). (بلق، 2013، 357) ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستوجب القيام بالخطوات التالية: **(حسن وشومان، 2013: 180)**

الخطوة الاولى : يتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وذلك باستعمال اختبارات مختلفة لتحديد هذه الفترة هي:

- اختبار اكاكي Akaike information criterion (AIC)
- اختبار هانان– كيونن Hannan–Quinn (HQ)
- اختبار شوارتز Schwarz information criterion (SC)

الخطوة الثانية : تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM) بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

الخطوة الثالثة : يتمثل في اختبار المعنوية الاجمالية لمعاملات المتغيرات المبطئة بواسطة اختبار (F) .

الخطوة الرابعة : تتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية والمحسوبة من قبل بيساران وآخرون Pesaran et al ، وهناك قيمتين جدوليتين لإحصاء (F)؛ لأنه يمتلك توزيع غير معياري، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الأصلية، وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمها، ويكون الاستنتاج وفق الحالات االتالية:

1– إذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فسوف يتم رفض فرضية العدم مما يعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

2– إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .

أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى لقيم (F) الجدولية فأن النتيجة عدم امكانية تحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

رابعاً: تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في العراق:

من أجل معرفة مدى أهمية مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الفقر في العراق، سنقوم بتطبيق اختبارات التكامل المشترك وسيتم ذلك وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EVIEWS9) للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

1: نتائج اختبارات جذر الوحدة:

يوضح الجداول (2–2) و (2–3) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي – فوللر الموسع (A.D.F) واختبار فيليبس– بيرون (p.p) للمتغيرات عند المستوى الاصلي والفرق الأول للبيانات بوجود حد ثابت وحد ثابت مع اتجاه عام وبدون حد ثابت واتجاه عام، إذ تشير النتائج الى وجود جذر الوحدة لكل المتغيرات باستثناء متغير واحد وهو نسبة الفقر (PR)، إذ استقر عند المستوى الاصلي ضمن اختبار (P.P)، وبقية المتغيرات غير ساكنة عند مستواها الاصلي(I(0)، وان هذه المتغيرات تصبح ساكنة عند اخذ الفروق الاولى لها I(1) .

الجدول (2-2)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند المستوى الاصلي للبيانات

A.D.F						
		GDP	IM	M2	PR	EXP01
With Constant	t-Statistic	-0.377	-1.627	0.189	-1.860	0.545
	Prob.	0.902	0.458	0.968	0.346	0.986
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.091	-1.755	-2.473	-1.243	-2.242
	Prob.	0.532	0.704	0.338	0.885	0.452
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.461	-1.527	2.958	-0.665	4.44
	Prob.	0.999	0.117	0.998	0.421	1
		n0	n0	n0	n0	n0
p.p						
		GDP	IM	M2	PR	EXP01
With Constant	t-Statistic	0.498	-1.999	1.080	-3.932	2.829
	Prob.	0.984	0.285	0.996	0.005	1
		n0	n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.452	-3.002	-2.468	-0.309	0.007
	Prob.	0.348	0.147	0.340	0.986	0.994
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.855	-1.676	3.566	-6.398	5.356
	Prob.	0.998	0.088	0.999	0.000	1
		n0	*	n0	***	n0

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP, IM, M2, EXP01) تحتوي على جذر الوحدة، لذا سيتم أخذ الفروق الأولى، كما موضح في الجدول (2-3).

الجدول (2-3)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند الفروق الاولى للبيانات

A.D.F						
		d(GDP)	d(IM)	d(M2)	d(PR)	d(EXP01)
With Constant	t-Statistic	-4.774	-4.340	-5.719	-1.945	-6.485
	Prob.	0.000	0.001	0.000	0.307	0.000
		***	***	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.743	-4.288	-5.968	-7.554	-7.796
	Prob.	0.003	0.009	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.350	-3.547	-1.484	-0.499	0.584
	Prob.	0.160	0.000	0.126	0.489	0.837
		n0	***	n0	n0	n0
P.P						

		d(GDP)	d(IM)	d(M2)	d(PR)	d(EXP01)
With Constant	t-Statistic	-3.597	-3.507	-4.416	-4.599	-4.974
	Prob.	0.011	0.013	0.001	0.000	0.000
		**	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.510	-3.498	-4.334	-4.914	-6.425
	Prob.	0.054	0.055	0.008	0.001	0.000
		*	*	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.953	-3.529	-3.501	-4.654	-4.170
	Prob.	0.004	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

يتضح من الجدول (2-3) أنه بعد أخذ الفرق الاول للمتغيرات (GDP, IM,M2,EXP01) أصبحت ساكنة، مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، وبالتالي يمكن القول ان المتغيرات (GDP, IM,M2,EXP01) متكاملة من الدرجة الاولى I(1)، وان المتغير (PR) مستقر عند المستوى الاصلي للبيانات I(0)، لذا لا يمكن تطبيق طرق التكامل المشترك التقليدية مثل اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ومتجه تصحيح الخطأ، ويفضل في هذه الحالة استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL).

2: نتائج اختبارات التقدير الاولي وفق نموذج (ARDL) :

يوضح الجدول (2-4) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر.

الجدول (2-4)

نتائج التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL) لمتغيرات البحث

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PR(-1)	1.888998	0.133665	14.1323	0.000
PR(-2)	-0.93595	0.135552	-6.9047	0.000
GDP	-0.00000158	0.00000241	-0.65511	0.518
IM	-0.02625	0.016326	-1.60811	0.121
IM(-1)	0.083244	0.027346	3.044076	0.005
IM(-2)	-0.04059	0.015855	-2.55998	0.017
M2	0.000019	0.000013	1.457987	0.158
M2(-1)	-0.0000298	0.000014	-2.12934	0.044
EXP01	0.000033	0.00000502	6.580904	0.000
EXP01(-1)	-0.0000633	0.00000609	-10.3868	0.000
EXP01(-2)	0.0000375	0.00000525	7.131906	0.000
R-squared	0.998	Mean dependent var		20.958
Adjusted R-squared	0.997	S.D. dependent var		1.117
S.E. of regression	0.053	Akaike info criterion		-2.772
Sum squared resid	0.065	Schwarz criterion		-2.278

Log likelihood	58.124	**Hannan-Quinn criter.**	-2.603
Durbin-Watson stat	1.214		

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

يتضح من الجدول (2-4) أن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية (ARDL) هو من الرتبة (2,0,2,1,2) حسب معايير اختبار فترات الابطاء انظر الشكل (2-1).

الشكل (2-1)

فترات الابطاء المثلى

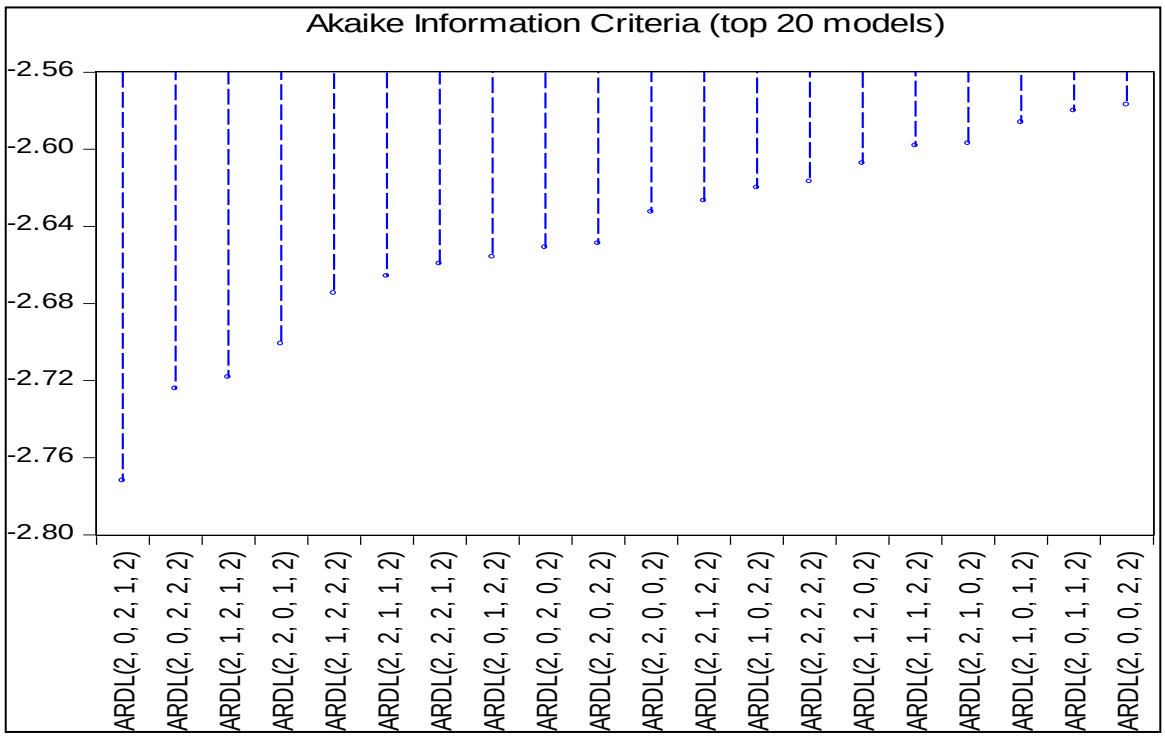

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

إذ يتم اختيار طول الابطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، لذا سيكون نموذج (ARDL) من الرتبة (2,0,2,1,2)، كما تشير نتائج التقدير الاولي الى أن معامل التحديد بلغ (0.99) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج.

3: اختبار الحدود للعلاقة بين مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر:

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يتم حساب احصائية (F) فإذا كانت قيمة احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة فأننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، اما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأننا نقبل فرضية العدم، والجدول (2-5) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

الجدول (2-5)

نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

Test Statistic	Value	K
F-statistic	11.56099	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.9	3.01
5%	2.26	3.48
2.5%	2.62	3.9
1%	3.07	4.44

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (11.56099) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1%) وهي تساوي (4.44)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك توازن طويل الأجل بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في العراق وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بينهما خلال مدة البحث.

4: نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، وكما في الجدول (2-6).

الجدول (2-6)

نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ وفق اسلوب (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PR(-1))	0.935945	0.135552	6.904697	0.000
D(GDP)	-0.026254	0.000002	-0.65511	0.518
D(IM)	-0.02625	0.016326	-1.60811	0.121
D(IM(-1))	0.040589	0.015855	2.559976	0.017
D(M2)	0.000019	0.000013	1.457987	0.158
D(EXP01)	0.000033	0.000005	6.580904	0.000
D(EXP01(-1))	-0.000037	0.000005	-7.13191	0.000
CointEq(-1)	-0.04695	0.014898	-3.15129	0.004
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.000034	0.000052	-0.64401	0.525
IM	0.349341	0.032676	10.69106	0.000
M2	-0.00023	0.000089	-2.58187	0.016
EXP01	0.000154	0.000063	2.450901	0.022

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

تشير نتائج الجدول (2-6) الى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية (GDP,IM,M2,EXP01) ونسبة الفقر (PR)، لأن معلمة تصحيح الخطأ (0.04695-) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى احتمال أقل من (5%)، إذ يعبر معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف بين الأجل القصير الى الأجل الطويل، وهو ما يستلزم أن يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث، ومن خلال النتائج تظهر قيمة (ECM) أنها معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذ أن معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة وهي معنوية احصائياً عند مستوى احتمال أقل من (5%)، مما يعني أن اختلال التوازن يصحح خلال (4%) من الزمن.

تشير النتائج الى وجود تأثير سالب (عكسي) للناتج المحلي الاجمالي في نسبة الفقر، إذ تشير معلمات الأجل الطويل والاجل القصير الى عدم معنوية العلاقة احصائياً بين للناتج المحلي الاجمالي ونسبة الفقر عند مستوى احتمال (0.05%).

كما تشير الى وجود تأثير طردي للإنفاق الكلي في نسبة الفقر، إذ أن زيادة الإنفاق الكلي بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الفقر بمقدار (35%) تقريباً، وتعد هذه النتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية، إذ يمكن تفسير العلاقة الطردية بين الانفاق الكلي ونسبة الفقر من خلال التالي:

1: ان الانفاق العام لم يكن رشيد تجاه خفض نسبة الفقر كونه يمول الكثير من المشاريع المعطلة غير المنتجة دون الحصول على انتاج او ايراد.

2: الفساد الاداري والمالي الذي تسبب في سرقة وهدر الاموال والانفاق على المشاريع الوهمية غير المنجزة وهذا ما انعكس سلباً في انخفاض اداء الانفاق العام تجاه نسبة الفقر.

3: النسبة العظمى من الانفاق العام تذهب الى الانفاق الجاري الذي يمول الرواتب والاجور دون الانفاق الاستثماري الذي يخلق طاقات انتاجية جديدة تساهم في زيادة الدخول وتستوعب جزء من البطالة.

كما تظهر النتائج وجود تأثير سالب (عكسي) معنوي احصائياً عند مستوى احتمال (0.05%) لعرض النقد الواسع في نسبة الفقر، وتعد هذه النتيجة مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية.

كما تشير النتائج الى وجود تأثير موجب (طردي) معنوي احصائياً عند مستوى احتمال (0.05%) لصادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في نسبة الفقر، وتعد هذه النتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية، ويعود ذلك الى سياسة تحرير التجارة التي لم يصاحبها اجراءات هادفة الى التحول التدريجي لاقتصاد السوق وفق سياق عمل منهجي منظم لإصلاح الاقتصاد، فضلا عن اعتماده على قطاع النفط دون القطاعات الاخرى لا سيما القطاع الزراعي والصناعي.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

1- تعد ظاهرة الفقر متعدد الابعاد والجوانب والتي ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق لها، وهذا ما وجدناه في مفهوم ظاهرة الفقر، لذلك تبقى هذه الظاهرة معقدة لكثرة اشكالها وطرق قياسها.

2- ان مقياس (1.25) دولار في اليوم قد لا يصلح لتقييم ظاهرة الفقر في بعض البلدان العربية وخاصة العراق ، إذ العراق يصنف حسب الدول ذات الداخل المتوسط ويصلح هذا المقياس للبلدان الاقل نمواً كالصومال وجيبوتي وجزر القمر وغيرها.

3- عدم كفاءة وفاعلية السياسيات الاقتصادية الكلية فضلا عن التشوهات التي تنتاب السوق وعدم كفاءة قدرتها التنافسية في السوق العالمية للعراق، قد انتجت عدم كفاءة اقتصاده في تفعيل متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق نتائج لتسريع النمو الاقتصادي واستدامته.

4- يظهر اختبار السكون للسلاسل الزمنية في لمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في العراق (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الكلي، عرض النقد الواسع، صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)، انها غير ساكنة عند المستوى الاصلي حسب اختبار (ADF) و (PP)، وانها تصبح ساكنة عند اخذ الفرق الاول لها، بينما تظهر السلسلة الزمنية لنسبة الفقر انها ساكنة عند المستوى الاصلي للبيانات.

5- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود توازن طويل الاجل بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في العراق خلال مدة الدراسة حسب اختبار (ARDL)، وهناك علاقة اثر عكسية بين كل من (الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقد الواسع) ونسبة الفقر، بينما هناك علاقة اثر طردية بين كل من (الانفاق الكلي، صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) ونسبة الفقر.

ثانياً: التوصيات:

1. المواءمة بين السياسات الاقتصادية الكلية ووضع الاهداف ذات الاولوية التي تسهم في تسريع معدلات النمو واستدامته وتوفير فرص العمل، فضلا عن تمكين الطبقات الفقيرة في الحصول على مستحقاتهم المتمثلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الى مكافحة الفقر وتخفيف آثار في المجتمع.

2. اعادة هيكلة ادوات السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة الانفاق العام لدعم الفئات الفقيرة وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب فضلا عن شبكات الضمان الاجتماعي

لتنمية راس المال البشري وتحقيق التنمية الاقتصادية، لتخفيض معدل التقلبات والصدمات الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الدخل لدى الفقراء.

3.العمل على تعديل التباين بين مناطق الريف والمدينة في توزيع الاستثمارات والموارد المتاحة مع الاخذ بدور الدولة بهدف حصول اكثر الفئات الفقيرة على هذه الخدمات التي تؤدي الى تحقيق ظاهرة الفقر.

4.اصلاح الاختلالات في الادارة العامة ومكافحة الفساد الاداري والمالي واستنزاف الموارد، الذي يؤدي بدوره الى ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

5.فضلا عن الاستراتيجيات الوطنية والدولية في مكافحة الفقر في العراق، تتطلب هذه الاستراتيجيات ان يتم تنفيذها من قبل انشاء مؤسسة رسمية تهتم بشؤون الفقراء على ان تكون الدولة ذات فعالية في متابعتها والاشراف عليها في التنفيذ خلال مدة محددة وان تكون نتائجها واضحة في المجتمع كتقليل عدد الفقراء وتحسين مستواهم المعيشي وتحقيق المساواة بين الجنسين كأرباب أسر.

المصادر :

1. الامانة العامة لمجلس الوزراء(2009)تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية، لجنة الاستهداف للبطاقة التموينية، بغداد.
2. بلق، بشير عبد الله(2013) العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للمدة (1970-2005)، المجلة الجامعية، المجلد (2)، العدد (15).
3. بلول، صابر(2009) السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(25) ،العدد الاول.
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والبحوث(2013) النشرة الاحصائية السنوية، بغداد.
5. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والبحوث(2015) النشرة الاحصائية السنوية، بغداد.
6. جسام وشلال، محمد صالح وعمار عبد الهادي(2011) الفساد: المعطيات، الاثار واستراتيجيات المواجهة.. مع الاشارة الى حالة العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد(31).
7. حسن وشومان، علي عبد الزهرة ،عبد اللطيف حسن(2013) تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونموذج توزيع الابطاء (ARDL) ،مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد(9)، العدد(34).
8. داغر، محمود محمد وعاشور، احسان جبر(2014) العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة(1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد(20)، العدد (78).
9. الراوي، علي(1997)السياسات الاقتصادية الكلية في العراق مرحلة ما بعد الحصار (المهام والاولويات) ، منشورات بيت الحكمة،قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد.
10. الصفاوي، صفاء يونس ويحيى، مزاحم محمد(2008) تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط- اليورو والذهب بأستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، جامعة الموصل، المجلد (8)، الاصدار (14).
11. الطائي، فاضل عباس والشرابي نجلاء سعد (2010)، المنطق المغيب لنموذج سلسلة زمنية غير المراوحة مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الاحصائيه، المجلد (7)، العدد (18).
12. العزاوي وجواد، هدى، سرمد عباس(2006) المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة، منشورات وزارة المالية، بغداد.
13. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر(2004) الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر.

14. العفلوكي، ريسان حاتم كاطع(2016) دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لدور مختارة مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

15. علاوي وراهي ، كامل كاظم ، محمد غالي(2013) تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974–2010)، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (29).

16. الفهداوي، احمد حميد حمادي(2013) سياسات مكافحة الفقر في ظل الاصلاح الاقتصادي (دراسة تحليلية لعدد من الدول مع التركيز على العراق)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار.

17. محمد، احمد سلطان(2013) منهجية التكامل المشترك لتقدير دالة الاستثمار في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى، المجلد (9)، العدد (4).

18. المعموري، محمد علي موسى وآخرون(2011) تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الاسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (17)، العدد (63).

19. المهاجر، محمد كاظم(1997) الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا)، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (4)، الامم المتحدة.

20. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي(2009) الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، الطبعة الاولى، بغداد.

21. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، برنامج الامم المتحدة الانمائي(2006)خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الثالث، الملف الاحصائي، بغداد.

22. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات عدة، إحصاءات وحدة الرعاية الاجتماعية في العراق، بغداد.

23. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات (2006)مسح الاحوال المعيشية في العراق 2005 ، بغداد.

24. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وآخرون(2015) المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة 2014، دراسة تعريفية، بغداد.

25. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء(2011) مسح شبكة معرفة العراق، نظام مراقبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بغداد

26. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء(2002) مسح الاحوال المعيشية في العراق، بغداد.

27. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء(2007) مسح الاحوال المعيشية في العراق، بغداد.

المصادر الاجنبية:

2.Islam, Rizwanul(2000) Indonesia: Ecoromic crisis, Adjustmant, Employmant and poverty, Develop mant policies Depertment, International Labour office Geneva.

3.Johason, soren and Juselius, Katarina(1990) Maximum Likelihood Estimation and In **28**. ference on Cointegration- with Appucations to The Demand for Money, Oxford Bulletin of Economics and statistics, 52, USA.

1.UNDP(1998) Human Development 1997, New york.

الملاحق

الملحق (1)

توزيع الافراد حسب فئات الانفاق في العراق لعام (2005) (الف دينار عراقي)

فئات دخل الافراد	الافراد % من السكان	عدد الافراد الكلي
10 فأقل	1.7	475371
15-	4.4	1230372
20-	7.4	2069262
25-	8.1	2265003
30-	9.4	2628522
35-	7.8	2181114
40-	6.5	1817595
47-	7.9	2209077
54-	7.1	1985373
62-	6.9	1929447
70-	5.3	1482039
80-	5.6	1565928
95-	6.1	1705743
120-	5.8	1621854
150-	3.0	838890
200-	2.9	810927
300-	2.2	615186
300 فأكثر	2.0	559260
جميع الفئات	%100	27990963

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء(2005) مسح الاحوال المعيشية في العراق، بغداد.

الملحق (2)

توزيع الافراد حسب فئات الانفاق في العراق لعام (2007) (الف دينار عراقي)

فئات دخل الفرد	الافراد % من السكان	عدد الافراد الكلي
60 فأقل	15.3	4541346
80-	14.3	4244526
100-	14.7	4363254
120-	12.8	3799296

140-	9.4	2790108
160-	8.5	2522970
180-	5.9	1751238
200-	4.1	1216962
300-	9.4	2790108
400-	2.5	742050
400 فأكثر	3.0	890460
جميع الفئات	%100	29682000

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء(2007) المسح الاقتصادي والاجتماعي، بغداد.

الملحق (3)

توزيع الافراد حسب فئات الانفاق في العراق لعام (2011) (الف دينار عراقي)

فئات دخل الفرد	الافراد % من السكان	عدد الافراد الكلي
60 فأقل	8.1	2269773
80-60	9.9	3299670
100-80	10.8	3599640
120-100	10.9	3632970
140-120	9.5	3166350
160-140	8.2	2733060
180-160	6.9	2299770
200-180	5.8	1933140
300-200	17.1	5666100
400-300	6.4	2133120
400 فأكثر	6.4	2133120
جميع الفئات	%100	33330000

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء(2011) مسح شبكة معرفة العراق، نظام مراقبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بغداد.ص296

الملحق (4)

الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك في العراق

السنة	الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية	الرقم القياسي العام للاسعار
2013	148	142.7
2015	151.5	148

المصدر:

1-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والبحوث(2013) النشرة الاحصائية السنوية، بغداد، ص.89

2-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والبحوث(2015) النشرة الاحصائية السنوية، بغداد، ص89.